معوقات التنافسية العالمية وأثر ذلك على التنمية المستدامة

إعداد

د. مصطفى أحمد حامد رضوان

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة

بمعهد مصر العالي للتجارة والحاسبات بالمنصورة

DOI:
https://dx.doi.org/10.21608/IJAEFS.2022.175356.1006

المجلة الدولية للعلوم الإدارية والاقتصادية والمالية

دورية علمية محكمة

المجلد (١) . العدد (٣) . أكتوبر ٢٠٢٢

P-ISSN: 2812-6394 **E-ISSN: 2812-6408**

https://ijaefs.journals.ekb.eg/

الناشر

جمعية تكنولوجيا البحث العلمي والفنون

المشهرة برقم ٢٧١١ لسنة ٢٠٢٠، بجمهورية مصر العربية

معوقات التنافسية العالمية وأثر ذلك على التنمية المستدامة

إعداد

د. مصطفى أحمد حامد رضوان

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة

بمعهد مصر العالي للتجارة والحاسبات بالمنصورة

المستخلص

على الرغم من السعي الدؤوب لكافة دول العالم للارتقاء بمستوياتها التنافسية من أجل زيادة حجم الاستثمارات المباشرة ورفع معدلات النمو والتنمية بها. إلا أن هناك دوماً ما يعيق هذا السعي للارتقاء بالتنافسية متمثلا في عدد من العوامل التي تنخفض بتنافسية الدول وقابليتها لجذب الاستثمارات واستغلال الموارد المتاحة بها (موارد طبيعية وبشرية). تلك العوامل التي تعيق الاستثمار إن اختلفت أسبابها وأشكالها إلا أنها تقود إلى نتيجة واحدة وهي إعاقة التنمية وإضعاف الاثر الفاعل المترتب عليها وهو ما سنحاول إبرازه من خلال هذه المقالة وذلك من خلال النقاط التالية: ماهية التنافسية، محددات التنافسية، التنافسية والتنمية، معوقات التنافسية، آلية دعم التنافسية لمعطيات التنمية عالميا.

الكلمات الرئيسة: التنافسية؛ التنافسية والتنمية؛ معوقات التنافسية؛ التنمية المستدامة؛ التنافسية المسئولة.

أولا: ماهية التنافسية

أن مفهوم التنافسية يتداخل مع عدة مفاهيم أخرى؛ من بينها النمو والتنمية الاقتصادية وازدهار الدول؛ وهذا ما يُصعب من تحديد تعريف دقيق ومنضبط للتنافسية؛ إضافة إلى عامل مهم ألا وهو ديناميكية التغير المستمر لمفهوم التنافسية؛ ففي بداية السبعينات من القرن الماضي كانت ترتبط بالتجارة الخارجية ثم ارتبطت بالسياسة الصناعية خلال فترة الثمانينات؛ وفى التسعينات ارتبطت بالسياسة التكنولوجية للدول؛ وفى بداية الألفية الثالثة أصبحت تنافسية الدول تعنى مدى قدرتها على رفع مستويات معيشة مواطنيها. وبداية من النصف الثاني للعقد الأول من الألفية الثالثة ظهر في الأفق ما يسمى بالتنافسية المسئولة التي تدعو للاهتمام بالجوانب البيئية.

أن التنافسية لا تزال غير معرفة بشكل واضح ودقيق؛ ومن ثم تباينت الاتجاهات بين الجهات التي حاولت وضع تعريف محدد لمفهوم التنافسية؛ غير أن أبرز تلك الاتجاهات؛ اتجاهين؛ **الأول:** - يحاول وضع تعريف للتنافسية وذلك على المستوى الدولي؛ أما **الاتجاه الثاني:** - فيرتكز في تناوله لتعريف التنافسية في الحديث عنها على ثلاث مستويات وهي (المؤسسة؛ والقطاع؛ والدولة). وفيما يلي بيان لكلا الاتجاهين[1]:-

الاتجاه الأول: - التنافسية على مستوى الدولة

ويقسم هذا الاتجاه المفاهيم التي تناولت التنافسية وذلك على مستوى الدولة لثلاث مجموعات: -

المجموعة الأولى: - وتتضمن المفاهيم التي ارتكزت في بيانها لمفهوم التنافسية على حالة التجارة الخارجية للدول فقط.

[1] دويس محمد الطيب رسالة ماجستير بعنوان " براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول- حالة الجزائر "؛ مقدمة لجامعة ورقلة بالجزائر سنة٢٠٠٥.

المجموعة الثانية: - وتتضمن المفاهيم التي ارتكزت في بيانها لمفهوم التنافسية على حالة التجارة الخارجية والمستوى المعيشي للأفراد.

المجموعة الثالثة: - وتتضمن المفاهيم التي ارتكزت في بيانها لمفهوم التنافسية على المستوى المعيشي للأفراد فقط.

هذا وقد قوبل هذا الاتجاه بانتقاد مفاده؛ أنه لا يتناول بالتحليل في بيانه لمفهوم التنافسية؛ حالة التنافسية على مستوى المؤسسة؛ والقطاع الاقتصادي. وهو الأمر الذي حاول أصحاب الاتجاه الثاني تجنبه.

الاتجاه الثاني: - التنافسية على مستوى المؤسسة؛ والقطاع؛ والدولة: -

حاول أصحاب هذا الاتجاه تحديد مفهوم التنافسية على ثلاث مستويات؛ وهي: -

- **المؤسسة أو الشركة:** - من خلال بيان مدى قدرتها على تلبية رغبات المستهلكين.
- **القطاع:** - من خلال بيان مدى قدرته على تحقيق النجاحات في الأسواق الدولية.
- **الدولة:** - من خلال بيان قدرتها على توليد نسبي لمزيد من الثروة.

ثانيا: محددات التنافسية

تعتبر محددات تنافسية أي اقتصاد من الأمور المعقدة ذات الأبعاد المتعددة؛ وقد حاول الاقتصاديون صياغة أطر ومحددات للتنافسية وذلك بداية من آدم سميث في كتابه ثروة الأمم؛ والذى اعتبر التخصص وتقسيم العمل هو المحدد الأساسي للتنافسية مروراً بالاقتصاد النيو كلاسيك والذى ركز على دور الاستثمار الرأسمالي المادي والبنية التحتية؛ وصولاً للنظريات الاقتصادية الحديثة التي ركزت على دور التعليم والتدريب والتقدم التكنولوجي والاستقرار الاقتصادي الكلى والحكم الرشيد؛ ودور الأنظمة والتشريعات ودور شبكة النقل ودرجة تطور المؤسسات وشبكات الأعمال وظروف الطلب وحجم السوق وعوامل أخرى كثيرة.

جدير بالذكر أن تقرير التنافسية العالمية قد اتخذ من تلك العوامل ركيزة أساسية كمحددات يعتمد عليها لقياس تنافسية الدول؛ وذلك من خلال ١٢ محوراً موزعة على ثلاث ركائز أساسية هي: -

الركيزة الأولى: - المتطلبات الأساسية: - وتتضمن المؤسسات؛ والبنية التحتية؛ والاقتصاد الكلى؛ والتعليم الابتدائي.

الركيزة الثانية: - عوامل تعزيز الفعالية: - وتتضمن التعليم العالي والتدريب؛ وفعالية السوق؛ كفاءة أسواق العمالة؛ تطور السوق المالي؛ مستوى الجاهزية التقنية؛ حجم السوق.

أما الركيزة الثالثة: - فهي عوامل تعزيز الابتكار: - وتتضمن مدى تقدم الشركات؛ والابتكار.

وفيما يلي بيان لمحددات التنافسية ١٢ في تقرير التنافسية العالمي [٢]:-

مُحدد التنافسية الأول: - المؤسسات: - أن الهيكل الأساسي له صلة قوية بالتنافسية والنمو الاقتصادي لأنه يشكل الحافز في أي اقتصاد؛ ويؤثر في كيفية تداخل المشاريع والتركيبة السياسية وباقي المجتمع مع بعضه البعض. ومن ثم تتحدد البنية الأساسية المؤسسية بالإطار القانوني والإداري الذي من خلاله يمارس الأفراد والمؤسسات والحكومة نشاطاتها لتوليد الدخل والثروة؛ وقد زادت أهمية دور هذه المؤسسات خلال الأونة الأخيرة في ظل الأزمة المالية العالمية؛ وما نتج عنها من دور أكثر فعالية للحكومة والتنظيم الاقتصادي.

المُحدد الثاني للتنافسية العالمية: - البنية التحتية: - أن جودة البنية التحتية تؤدى إلى تخفيض تكلفة الاتصالات والنقل والطاقة؛ وتساهم في ارتفاع كفاءة عمليات المشاريع وتقليل تكلفة القيام بها. ومن ثم يعتبر توفير بنية تحتية شاملة تتميز بالكفاءة محدداً رئيسياً للتنافسية؛ لما لها من أهمية في ضمان قيام نشاطات اقتصادية فعالة في الأماكن والقطاعات الاقتصادية الملائمة؛ كما تساهم في تغطية كلفة المبادلات؛ وتدعم تكامل الأسواق الاقتصادية المختلفة على الصعيد المحلى والإقليمي والدولي.

[2] The global Competitiveness report 2009-2010, World Economic Forum, p17: p21

مُحدد التنافسية الثالث:- الاستقرار الاقتصادي:- يعتبر استقرار البيئة الاقتصادية الكلية من العوامل الهامة لنشاطات الأعمال وبالتالي تنافسية الاقتصاد ككل؛ ففي حالة عدم استقرار البيئة الاقتصادية الكلية بسبب عجز الموازنة المزمن أو المديونية الخارجية العالية فإن ذلك يلحق الضرر بالأداء الاقتصادي الكلى نظراً لعدم قدرة الحكومة على توفير الخدمات العامة بشكل فعال أو حتى استخدام سياساتها الاقتصادية لمواجهة التقلبات الدورية في مستوى النشاط الاقتصادي؛ على سبيل المثال عند تزايد معدلات التضخم بشكل سريع فإن الوحدات الاقتصادية لا تستطيع العمل معه بفعالية.

مُحدد التنافسية الرابع: - الصحة والتعليم الابتدائي: - تمثل الصحة أحد المحددات الرئيسية للتنافسية لما لها من أثر فعال في دعم النشاط الاقتصادي؛ وذلك لما الصحة من أهمية حيث إن وجود قوة عاملة تتمتع بالصحة يزيد من معدلات الإنتاجية ومن ثم يزيد تنافسية الأمة؛ في حين أن انتشار المشاكل والأمراض الصحية ينعكس سلباً على إنتاجية العمل والتنافسية ويزيد من ارتفاع تكاليف الأعمال الاقتصادية. كما أن وجود قوة عاملة تتمتع بمستوى جيد من التعليم يدعم أيضاً من تنافسية الأمة في حين أن افتقار القوى العاملة للتعليم يزيد من تدنى الانتاجية وعدم المقدرة على استخدام الطرق التكنولوجية الحديثة الأكثر كفاءة.

مُحدد التنافسية الخامس: - التعليم العالي والتدريب: - أن الارتفاع بمستويات التعليم وكذلك الارتقاء بنوعية التدريب؛ يعتبر متطلباً رئيسياً للوفاء بمتطلبات العمليات الإنتاجية الحديثة؛ ذلك أن التعليم العالي والتدريب المتقدم على وسائل الانتاج الحديثة يعتبر متطلباً رئيسياً للتحول للاقتصاديات الحديثة القادرة على استخدام أحدث الطرق الانتاجية الفنية التكنولوجية.

كما أن ظروف العولمة والمنافسة تستدعى توفر المهارات العالية والمتنوعة القادرة على التكيف السريع لتغيرات الأسواق وديناميكيتها؛ كما أن التدريب والتأهيل العلمي للقوى العاملة يعتبر ضرورياً لمواكبة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية المستمرة.

مُحدد التنافسية السادس: -كفاءة سوق السلع: - يعتبر وجود ظروف تنافسية ملائمة ومناسبة في السوق المحلية عاملاً مهماً ومساعداً لتحقيق الكفاءة الاقتصادية ودعم إنتاجية منشآت الأعمال. ومن ثم فإن الدول التي تتمتع بأسواق سلعية تتمتع بالكفاءة الاقتصادية تكون مؤهلة لإنتاج المزيج الملائم من السلع والخدمات وذلك بما يتلاءم مع ظروف الطلب والعرض.

هذا وتتطلب بيئة الأعمال الفعالة والتي تتمتع بالكفاءة أقل معوقات حكومية تكون مؤثرة في نشاط منشآت الأعمال؛ كوجود الأعباء الضريبية المرتفعة أو السياسات الحكومية التميزية ضد الاستثمار الأجنبي أو التجارة الخارجية بشكل عام.

مُحدد التنافسية السابع: - كفاءة سوق العمل: - تعتبر كفاءة سوق العمل خير دليل على تخصيص العمال إلى الوظائف والاستخدامات المثلى. هذا وتعتبر مرونة الأجور عامل ضروري لتمكين العمال من الانتقال بسهولة من قطاع أو نشاط إلى آخر؛ كما أن سوق العمل الذي يتمتع بالكفاءة يجب أن يكفل وجود حوافز تشجيعية وتقديرية للقوى العاملة على ما يبذلونه من جهد لزيادة معدلات الإنتاجية.

مُحدد التنافسية الثامن: - تطور السوق المالي: - أن وجود قطاع مالي متطور قادر على تجميع المدخرات القومية وتوجيهها نحو النشاطات الاقتصادية والمشاريع الأكثر ربحية يمثل أحد العناصر المدعمة لتنافسية الدولة على الصعيد العالمي. هذا وقد أظهرت الأزمات المالية العالمية المتوالية جدوى وجود قطاع مالي قوى ومحصن ويعمل بكفاءة يعمل على دعم الاقتصاد الوطني والاستخدام الكفؤ لمدخراته؛ دون الاستناد لمعايير المحسوبية والواسطة والنفوذ السياسي

مُحدد التنافسية التاسع: - الاستعداد التقني: - نتيجة لما للتكنولوجية من وفورات إيجابية تعود على الأنشطة الاقتصادية؛ أصبح قياس مدى مقدرة الدولة التقنية؛ أي مقدرتها على استيعاب واستخدام التطورات التكنولوجية الحديثة لتطوير وتحسين مستوى الإنتاجية لصناعاتها المختلفة أحد محددات تنافسية الدولة عالمياً. ذلك أنه أصبح للتكنولوجيا دور هام في تحديد مقدرة المنشآت على المنافسة والتطور؛ وبشكل خاص تلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصال دوراً حيوياً في جميع النشاطات الاقتصادية وتحقق وفورات اقتصادية إيجابية تعود بالنفع على مختلف النشاطات الاقتصادية والتجارية؛ وبالتالي فإن وفرة هذا النوع من التكنولوجيا ووجود البيئة المنظمة له يعتبر أحد المكونات التي تدخل في حساب مؤشر التنافسية الدولية سواء كانت التكنولوجيا المستخدمة مطورة محلياً أو مستوردة من الخارج.

محدد التنافسية العاشر: -حجم السوق: - يعتبر حجم السوق أحد المحددات الرئيسية للتنافسية؛ حيث يؤثر حجم السوق على التنافسية؛ وذلك لأن الأسواق كبيرة الحجم تمكن المنشآت من الاستفادة من ظاهرة وفورات الحجم الكبير؛ هذا ولقد عادت العولمة الاقتصادية بتلك الفائدة على الأسواق صغيرة الحجم وذلك من خلال اقتصاد الأسواق العالمية؛ حيث هناك كثير من الدلائل التي تربط بين درجة الانفتاح التجاري ومعدلات النمو الاقتصادي وخاصة بالنسبة للاقتصاديات صغيرة الحجم.

مُحدد التنافسية الحادي عشر: - درجة تطور شبكات الأعمال وتعقيدها: - هناك علاقة طردية بين درجة تطور نشاطات الأعمال وتشابكاتها المعقدة وبين الكفاءة في إنتاج السلع والخدمات وبالتالي تنافسية الاقتصاد ككل؛ فكلما كانت نوعية شبكات الأعمال وكذلك نوعية منشآت الأعمال وانتشارها الجغرافي أكثر تعقيداً وتطوراً كلما وفر ذلك ميزة تنافسية للدول وخاصة في مراحل التنمية المتقدمة. حيث يتم استنفاذ عناصر المزايا التقليدية القائمة على التخصص والإنتاجية الفردية؛ فعندما تتواصل المنشآت في تجميع صناعي من خلال شبكات

اتصال ذات كفاءة عالية؛ فإن ذلك يوفر بيئة أعمال أكثر سلاسة، وأقل كلفة، وداعمة للتطوير، والابتكار.

مُحدد التنافسية الأثنى عشر: - الابتكار والتطوير: - بالرغم من أن الكثير من التطوير والمكاسب يمكن تحقيقها من خلال تحسين نوعية المؤسسات والبنية التحتية والاستقرار الاقتصادي الكلى ورفع الانتاجية من خلال التعليم والتدريب؛ إلا أن جميع هذه المزايا قابلة للنفاذ والاستنزاف مع مرور الزمن وتقدم مراحل التنمية الاقتصادية؛ وبالتالي فإن المحرك الأساسي للنمو والارتقاء بمستويات المعيشة والرفاهية في الأجل الطويل؛ ينحصر في الاعتماد على الابتكار والتطوير والتجديد.

فالمنشأة الاقتصادية حين تصل إلى مرحلة النضوج والتشبع الاقتصادي تصبح غير قادرة على تطوير منتجاتها وقدرتها التنافسية إلا إذا استطاعت أن تنتج منتجات جديدة توفر لها ميزة تنافسية جديدة؛ وهذا يعنى ضرورة وجود بيئة مساندة وصديقة للابتكار والتطوير والإبداع ومدعومة من القطاع العام والقطاع الخاص على حد سواء.

وبالطبع فإن ذلك لا يتحقق إلا من خلال برامج البحث والتطوير وما يتطلبه ذلك من تخصيص للموازنات الكافية وخاصة من جانب القطاع الخاص الذي يكون الرائد في مجال الابتكار والتطوير. ويتطلب ذلك تعزيز التواصل والتعاون والشراكة بين الجامعات ومراكز الأبحاث العلمية من جهة والقطاع الصناعي من جهة أخرى؛ ووجود بيئة تنظيمية مواتية تحافظ على حقوق الملكية الفكرية.

جدير بالذكر أنه على الرغم من كون أن المحددات الأثنى عشر السابقة البيان للتنافسية العالمية قد ذكرت كلا منها منفردة؛ إلا أنها في الواقع غير مستقلة عن بعضها البعض، بل أنها محددات متكاملة ومترابطة تعتمد على بعضها البعض. فعلى سبيل المثال فإن الابتكار والتطوير غير ممكن في ظل اقتصاد لا يوجد فيه المؤسسات اللازمة لضمان حقوق الملكية

الفكرية ولا يتوافر فيه حد كافً من التعليم والتدريب. وبالمثل فإن الابداع والابتكار يصبح أكثر صعوبة في ظل أسواق غير كفؤة أو في غياب بنية تحتية مواتية.

وتتفاوت أهمية كل من هذه العوامل من دولة إلى أخرى اعتمادا على مرحلة التنمية الاقتصادية التي وصلت إليها؛ **ففي المراحل الأولية للتنمية (مرحلة المنافسة على أساس العوامل الأولية حيث تكون معدلات الأجور متدنية)** فإن عوامل البنية التحتية والمؤسسية والاستقرار الكلى وتوافر قوى عاملة تتمتع بالصحة والتعليم المناسبة تلعب دوراً أساسياً في تقرير التنافسية العالمي.

أما في الدول التي وصلت إلى مرحلة أكثر تقدماً من التنمية (مرحلة المنافسة على أساس الكفاءة الاقتصادية) فإن التنافسية تعتمد أكثر على تطوير طرق الانتاج تكون أكثر كفاءة؛ وكذلك على تحسين نوعية المنتجات؛ الأمر الذي يعتمد أكثر على توفر عمالة ذات مستوى تعليمي وتدريبي مرتفع وكفاءة في سوقي العمل ورأس المال فضلا عن المقدرة على تعظيم الفائدة من التكنولوجيا المتاحة.

أما في المرحلة الثالثة ذات المستويات المتقدمة من التنمية (مرحلة قيادة الابتكارات) فيزداد أهمية الابتكار والتطوير؛ وتتوقف استمرارية النمو ومقدرة منشآت الأعمال على دفع معدلات أجور عالية على مقدرتها على تطوير منتجات جديدة ومتميزة وفريدة في نوعها.

اخيرا أود أن أشير إلى أن ما سبق كان عبارة عن محددات التنافسية في تقرير التنافسية العالمي الصادر عن منتدى الاقتصادي العالمي. غير أنه يوجد محددات أخرى تستند إليها المنظمات والهيئات الأخرى التي تصدر تقارير عن التنافسية العالمية نكتفي هنا بأن نذكر ملخصاً لأحدها وهي محددات التنافسية في تقرير بيئة الأعمال الصادر الدولي.

حيث يرتكز تقرير البنك الدولي على إجراءات ممارسة أنشطة الأعمال في ١٨٣ دولة ويقيس مدى فعالية البيئة التنظيمية في تشجيع ممارسة الأعمال في الدول، ويقيس التقرير مدى سهولة ممارسة أنشطة الأعمال من خلال عشرة محاور أساسية هي، بدء المشروع، استخراج

تراخيص البناء، توظيف العاملين، تسجيل الممتلكات، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، تنفيذ العقود، إغلاق المشروع. وقد تضمن التقرير مجموعة من العوامل التي شكلت قيودا على ممارسة الأعمال في الدولة، منها، صعوبة الحصول على التمويل افتقار القوة العاملة إلى التعليم الملائم، التضخم، عدم توفر البنية التحتية الملائمة، البيروقراطية الحكومية، ضعف الخدمات الطبية، المعدلات الضريبية ولوائح الضرائب، الجرائم والسرقة [٣].

ثالثا: - التنافسية والتنمية: -

بالرجوع للأدبيات المتخصصة في التنمية وخصوصا تنمية الدول الفقيرة؛ نجد أن محور عملها الأساسي هو تكثيف الجهود حول العمل على تقليل معدلات الفقر. وتقليل الفقر هذا يأتي من خلال العمل على محورين متصلين وهما: -

١- **محور النمو الاقتصادي: -** بمعنى الزيادة في الدخل الحقيقي للفرد حيث يتوقع أنه كلما زاد دخل الفرد؛ مع بقاء كل المحددات الأخرى للفقر على حالها كلما انخفض الفقر.

٢- **محور توزيع الدخل: -** بمعنى التحسن في حالة عدم التوزيع حيث يتوقع أنه كلما تحسنت حالة التوزيع؛ مع بقاء كل المحددات الأخرى للفقر على حالها؛ كلما انخفض الفقر.

على هذا الأساس تأتى أهمية التنافسية كداعمة للتنمية؛ ذلك أن تحسين الأداء التنافسية عن طريق رفع معدلات نمو الصادرات وجذب الاستثمارات المباشرة –سواء الوطنية أو الأجنبية -يساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين حالة توزيع الدخل؛ ومن ثم التقليل من معدلات الفقر المحور الأساسي لقضية التنمية في البلدان النامية.

هذا وتشير الأدبيات إلى ارتباط التنافسية بمستوى رفاهية السكان حيث إن رفع معدلات التصدير في الأسواق العالمية واستقطاب أكبر للاستثمارات يزيد من فرص نمو الاقتصاد

[3] http://arabic.doingbusiness.org/reports/doing-business/doing-business-2010

وتحسين دخول الأفراد عبر ارتفاع مستويات التشغيل؛ وارتفاع الأجور الحقيقية عبر الانتاجية وتحقيق فعالية أكبر.

ومن هنا تكمن أهمية التنافسية في أنها تعمل على توفير البيئة التنافسية كوسيلة فعالة لضمان الكفاءة الاقتصادية؛ وتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة. بالإضافة إلى أن القدرة التنافسية تعكس الصفات الهيكلية الأساسية بكل اقتصاد وتني.

جدير بالذكر أن موضوع القدرة التنافسية خلال السنوات الأخيرة أصبح يحظى باهتمام واسع النطاق على الصعيد العالمي. ويعود ذلك إلى مواكبة المتطلبات المتسارعة التي يشهدها العالم والمتمثلة في ظاهرة العولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي؛ وسياسات الانفتاح وتحرير الأسواق؛ إضافة إلى التطورات الهائلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وفى ظل هذه التطورات أصبح من الصعب على أية دولة أن تعيش بمعزل عن هذه التطورات نظرا للمصاعب والعراقيل التي ستواجهها وخاصة في ميادين التصدير وتدفقات رؤوس الأموال؛ لذلك أخذت الدول النامية في تبنى السياسات الإصلاحية الرامية إلى إعادة تأهيل وهيكلة اقتصادياتها وتهيئة البيئة الاقتصادية المواتية والداعمة لقدرتها التنافسية في اقتصاد عالمي مفتوح أمام التجارة وتدفقات ورؤوس الأموال.

ومن هنا أصبحت عبارة التنافسية ذات وقع متزايد الأهمية في عالم اليوم؛ حتى أن بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية تعتبر هبوط التنافسية الاقتصادية أحد العناصر التي تهدد الأمن القومي للبلاد. ولم تعد التنافسية حاجة مقتصرة على الشركات لكي تبقى وتستمر أو الأفراد ليحظوا بفرص عمل، بل باتت حاجة ملحة للدول التي ترغب في استدامة ورفاهية المستويات المعيشية لأفرادها.

هذا ويصدر الملتقى الاقتصادي الدولي تقرير سنويا حول التنافسية الدولية يتم ترتيب معظم الدول فيه وفقا لمعايير ومؤشرات اقتصادية تظهر قدرتها على تحقيق معطيات التنمية الاقتصادية؛ وابتداء من عام ٢٠٠٥؛ فإن تقرير التنافسية أصبح يعرف بمؤشر التنافسية

العالمي Global Competitiveness Index والذي يغطى بشكل شامل الأبعاد الاقتصادية الجزئية والكلية للتنافسية. ووفقا لهذا التقرير فإن تنافسية الدولة تعرف بمجموعة المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد الإنتاجية الاقتصادية للدولة؛ والافتراض هنا أن مستوى الانتاجية هو الذي يتحكم بمستوى الرفاهية الاجتماعية المستدامة؛ ووفقا لهذا المفهوم من التنافسية فهناك مكونات ساكنة وأخرى ديناميكية للنمو؛ فعلاوة على أن مستوى الانتاجية يقرر مستوى الدخل والرفاهية لأفراد الدولة؛ فإنه أيضا من المحددات الأساسية لمعدلات المردود على الاستثمارات والتي بدورها تعتبر المحدد الرئيسي لمعدلات النمو الاقتصادي المستقبلية.

جدير بالذكر أن محددات تنافسية أي اقتصاد من الأمور المعقدة ذات الأبعاد المتعددة؛ وقد حاول الاقتصاديون منذ عهد آدم سميث في كتابه " محددات ثروة الأمة " الذى اعتبر أن التخصص وتقسيم العمل هو المحدد الأساسي للتنافسية إلى الاقتصاد النيو كلاسيك الذى ركز على دور الاستثمار الرأسمالي المادي والبنية التحتية؛ وصولا إلى النظريات الاقتصادية الحديثة التي ركزت على دور التعليم والتدريب والتقدم التكنولوجي والاستقرار الاقتصادي الكلى والحكم الرشيد؛ ودور الأنظمة والتشريعات ودور شبكة النقل ودرجة تطور المؤسسات وشبكات الأعمال وظروف الطلب وحجم السوق وعوامل أخرى كثيرة. وقد أخذ مؤشر التنافسية العالمية (GCI) من خلال اعتماده على متوسط مرجح من هذه العوامل والتي يمثل كل منها بعداً محدداً للتنافسية.

رابعا: - معوقات التنافسية: -

تتعدد العوامل التي تعيق الدول عن الارتقاء بتنافسيتها؛ ولعل أبرز تلك العوامل تتمثل فيما يلي: -

١- تفشى البيروقراطية في الأجهزة والمصالح الحكومية.

٢- طول إجراءات التقاضي وارتفاع تكلفتها.

٣- عدم توافر أنظمة لحماية حقوق الملكية.

٤- تضارب القرارات والقوانين الاقتصادية.

٥-ارتفاع الرسوم الجمركية على المواد الخام ومستلزمات الانتاج.

١- ارتفاع تكلفة تأسيس المشروعات.

٢- اتباع سياسة المحاكاة والتقليد في اقامة المشروعات المتشابهة.

٣- عدم التنوع السعلى.

٤- عدم توافر أنظمة لحماية الاستثمارات الجديدة ومنتجاتها من السلع المستوردة المقلدة.

٥- عدم توافر أنظمة لحماية حقوق الملكية.

٦- الفساد.

٧- عدم كفاية البنى التحتية.

٨- انخفاض كفاءة العنصر البشرى.

٩- انخفاض الاستعداد التقني والتكنولوجي.

١٠- انخفاض مؤشرات الحرية الاقتصادية.

تلك كانت بعض معوقات ارتقاء الدول بتنافسيتها؛ وفيما يلي سنحاول بإيجاز طرح أمثلة تبين كيف تسهم تلك المعوقات في الانخفاض بالتنافسية الوطنية ومن ذلك: -

١- ما ورد في تقرير دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي عام ٢٠٠٩ [4] من أن أحد أبرز التحديات أمام الارتقاء بتنافسية الدول النامية هي المعوقات التي تواجه العمليات المصرفية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي يرد ذكرها كثيرا بشأن بيئة التشغيل والعمل وهي: -

- المعوقات التنظيمية

[4] https://www.findevgateway.org/sites/default/files/publications/files/smea.pdf

- ضعف الأطر القانونية
- العوامل الاقتصادية الكلية.

ويمكن أن تؤثر هذه التحديات على العمليات المصرفية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جانب العرض من خلال إعاقة فعالية وكفاءة العمليات المصرفية؛ أو تؤثر على جانب الطلب من خلال تثبيط وتكبيل قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من شأن المعوقات التنظيمية؛ على جانب العرض؛ أن تؤدى بشكل مباشر إلى تخفيض ربحية العمليات المصرفية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال صعوبة تقاضى الأسعار السائدة في السوق أو استرداد القروض غير العاملة.

٢- كذلك ما انتهى إليه تقرير التنافسية العالمية لعام ٢٠٠٤ من أن تراجع سويسرا للمرتبة الثامنة عالميا في مؤشر التنافسية العالمية على الرغم مما تتمتع به من نظام مالي متفوق في سياسة القروض والديون؛ فضلا عن سعى الشركات والمؤسسات على اختلاف تخصصاتها لأن تولى عناية فائقة بمواصلة تأهيل الكوادر الهامة لديها؛ مع الحرص على مواكبة كل جديد في المعلوماتية والبنية التحتية (من الناحية التقنية) والتي تخدم القطاعات الاقتصادية والصناعية؛ كما أشاد التقرير بالطريقة السويسرية في إدارة الشركات وإعداد المشروعات ودراسات الجدوى. ولم يغفل التقرير التنويه إلى عدم ارتفاع معدلات التضخم أو نسبة الغلاء والتي تدل على قدرة الجهاز الاقتصادي على الحفاظ على استقرار الأسواق وهي مؤشرات لا يمكن التغاضي عنها عند تقييم نظام اقتصادي بشكل متكامل.

إلا أنه على الرغم من كل تلك المقومات إلا أن تراجع سويسرا تنافسياً كان نتاج للروتين والبيروقراطية وطريقة عمل الجهاز الإداري وهي الخطوات المؤثرة حسب رأى الخبراء؛ في دفع عجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام؛ من ناحية الدخول بشكل أقوى في حركة رأس المال؛ والمرونة في قوانين تنظيم العمالة أو التأقلم السريع مع الأجواء الاقتصادية العالمية.

هذا وتتفق نتائج تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لعام ٢٠٠٤ مع ما جاء في التقرير التنافسي الصادر عن المعهد العالي للتنمية الادارية في لوزان في نفس العام حيث هبطت سويسرا إلى المرتبة ١٤؛ واعتبر التقرير أن الرواتب العالية ومستوى المعيشة المرتفع تمثل بعض أسباب تراجع القدرة التنافسية؛ فضلا عن العوامل الخارجية التي لعبت دورا مقدرا في التأثير على القطاع الصناعي أيضا، مثل التوسع الذي شهده الاتحاد الأوروبي والمنافسة الصينية في الاسواق الدولية وهجرة خطوط إنتاج بعض الشركات السويسرية إلى جنوب شرق آسيا [٥].

٣- تراجع القدرة التنافسية لقطاع الصناعات التحويلية داخل الاقتصاد المصري؛ فعلى سبيل المثال صناعة النحاس ومنتجاته في مصر تُعانى من تصدير المواد الخام؛ بالإضافة إلى انخفاض حجم الانتاج في مصر نتيجة غياب التطوير للمصانع القديمة؛ فضلا عن صعوبة تسويق المنتجات بسبب المنافسة الشرسة مع المنتجات المستوردة؛ ولم تتوقف الخسائر والمشكلات في هذا القطاع على الشركات الخاصة فقط؛ حيث حققت شركة النحاس المصرية التابعة للشركة القابضة للصناعات المعدنية التابعة لوزارة اقطاع الأعمال العام خسائر مقدارها ١١٢ مليون جنية في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧.

أما صناعة الغزل والنسيج والتي تراجع أدائها وقدرتها التنافسية فيرجع ذلك الى عدد من المشكلات تعرضت الصناعة لها منها أن هذه الصناعة اعتمدت لفترة طويلة على قيام الدولة بتصريف منتجاتها الى دول أوربا وهو ما لم يعد متوافرا الان؛ بالإضافة للمشكلات المتعلقة بانخفاض المساحة المزروعة من القطن طويل التيلة؛ وعدم وجود رؤى حكومية واضحة تجاه الصناعة والشركات المتعثرة بها من جانب الحكومات المصرية المتعاقبة [٦].

---

[٥] تقرير التنافسية العالمي لعام ٢٠٠٤؛ وتقرير المعهد الدولي للتنمية لعام ٢٠٠٤

[٦] منار نبيل صبري؛ واقع القدرة التنافسية لقطاع الصناعات التحويلية في مصر والسعودية؛ المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية؛ جامعة قناة السويس؛ المجلد ١٢ العدد ١ يناير ٢٠٢١ ص ٢٠١٤ -٢١٥

٤- كذلك ما انتهى اليه مؤتمر (التجارة الالكترونية وأمن المعلومات.. الفرص والتحديات) والذي عقده مركز العدالة للتحكيم والاستشارات القانونية في القاهرة في الفترة من ١٦:٢٠ نوفمبر ٢٠٠٨ من أن تراجع الامكانيات التقنية والتكنولوجية كأحد مؤشرات التنافسية العالمية في جمهورية مصر العربية وعدد كبير من الدول النامية يرجع لوجود عدد من المعوقات تتمثل في: -

- الأمية في شكلها التقليدي (الجهل بالقراءة والكتابة).
- الأمية المعلوماتية (الجهل بأساليب التعامل بأجهزة الحاسب الآلي والبرمجيات).
- حاجز اللغة حيث تتم معظم التعاملات التجارية الإلكترونية باللغة الإنجليزية.
- الفقر النسبي وعدم الانتشار النسبي في وسائل الاتصالات عن بعد.
- سيطرة قيم المجتمع النقدي الكاش حيث إن التعاملات تتم معظمها بالنقود التقليدية وليس بأدوات التعامل المالي الحديثة.
- الطابع اللامادي غير ملموس للتعامل بما لا يشجع الكثيرين على التعامل مع أناس لا يواجهونهم وجها لوجه وعلى وسائط إلكترونية غير ورقية[٧].

٥- كذلك يعد أحد أبرز معوقات التنافسية في كافة دول العالم الفساد وذلك لمجمل الآثار السلبية التي تنعكس على بيئة الأعمال في أتى دولة يتفشى فيها؛ وإذا حاولنا رصد بعض تلك الآثار فسنجد أنه يؤثر على مستويات الاستثمار الداخلي والخارجية في آن واحد. فالمستثمرون سوف يتجنبون البيئة التي يكون الفساد فيها مستشريا لأنه يزيد من تكاليف القيام بالأعمال ويقوض حكم القانون؛ وكثيرا ما ارتبط الفساد بدرجة عالية من الريبة؛

[٧] مؤتمر (التجارة الالكترونية وأمن المعلومات.. الفرص والتحديات) والذي عقده مركز العدالة للتحكيم والاستشارات القانونية في القاهرة في الفترة من ١٦:٢٠ نوفمبر؛٢٠٠٨؛ ص ١٠؛١١.

الأمر الذي يبعد دائما المستثمرين؛ ويخفض من معدلات نمو مجتمع الدول ويحبط جهود التنمية.

فضلا عن ذلك يقلل الفساد من فرص الحكومات في الحصول على الموارد اللازمة لتنفيذ مخططاتها في إرساء البنى التحتية وكفالة الرعاية الاجتماعية من تعليم ورعاية صحية ومرافق صالحة للاستخدام الآدمي [٨].

هذا ويضاف إلى ما سبق وجود عدد من الأنماط السلوكية غير التنافسية تعيق هي الأخرى الارتقاء بمستويات التنافسية في اقتصاديات الدول النامية؛ وهي ما خلص إليها فريق التنافسية الأدنى من خلال دراسته لعدد القطاعات الاقتصادية والتي تأثرت إلى حد ما بالنظريات الاقتصادية القديمة المتعلقة بالتجارة الدولية؛ تلك الأنماط هي [٩]:-

١- الاعتماد على الموارد الطبيعية.
٢- عدم إعطاء أهمية لاحتياجات المستهلكين.
٣- عدم القدرة على تحديد الموقع النسبي للصناعة بين المنافسين.
٤- ضعف التكامل الأمامي
٥- الدفاعية.
٦- الأبوية.

وفيما يلي بيان لتلك الأنماط غير التنافسية: -

أولاً: الاعتماد على الموارد الطبيعية

عندما تربط الدول ثرواتها بالهبات الطبيعية، فإنها لن تألو جهداً في الاعتماد على المصادر الطبيعية لزيادة الثروة، وبهذا الأسلوب يصبح هدف الحكومات في المقام الأول مساعدة

---

[٨] مصطفى أحمد حامد رضوان كتاب " الفقر في ظل العولمة –دراسة نظرية وتطبيقية –" الدار الجامعية بالإسكندرية ٢٠١١ ص ٧٥.

[9] Fairbanks, Michael and Stace, Lindsay, Plowing the sea, 1997.

الشركات من خلال الضغط على كلفة المدخلات، بطريقة غير مجدية، لتحسين واستمرار الميزة النسبية للمنشآت العاملة من خلال الدعم والحماية. غير أن الدول التي تعمد إلى هذا الأسلوب (الاعتماد على تصدير المواد الخام) تزداد فقراً يوماً بعد يوم وتبقى تحت رحمة تقلبات أسعار المواد الخام في الأسواق الدولية، الأمر الذي يحول دون قدرتها على تحسين بيئة المنافسة أو تطوير تراكيب مدخلات إنتاج متقدمة تؤدي بدورها إلى درجات عالية من الإنتاجية أو فتح الأبواب للابتكارات والاختراعات.

وتمثل صناعة التعدين في الأردن (البوتاس والفوسفات ومشتقاتهما)، نموذجاً واضحاً على هذا السلوك غير التنافسي. حيث تراجعت نسبة مساهمة صادرات البوتاس والفوسفات في الصادرات الوطنية كنتيجة لتقلبات أسعار البوتاس والفوسفات الخام في الأسواق الدولية وبدرجات كبيرة، مما أثر كثيراً على عوائد الأردن من هذه الصناعة. والأمر المهم هنا أن الاعتماد على تصدير المواد الخام يجعل من الصعوبة بمكان على أية شركة وضع استراتيجية طويلة الأجل والاكتفاء بمحاولة تسويق إنتاجها من خلال المنافسة على السعر والتي تدفع غالبا الشركات إلى محاولة تقليل التكلفة وبالذات من خلال الضغط على أجور العمال مما يؤثر سلباً على مستويات المعيشة.

ثانيا: عدم إيلاء أهمية للاحتياجات الزبائن

حتى تحظى شركة ما بالفوز بنصيب أعلى من السوق المحلي أو الدولي لمنتَج ما، فإن عليها تحديد المستهلك المستهدف وحاجاته التي تميزه عن غيره من المستهلكين. في حين أن إغفال احتياجات ورغبات الزبائن تؤدي إلى اضطرار المنتج إلى الخروج من السوق. ويتضح هذا النمط من خلال عنقود البنوك الأردنية.

تعد استراتيجية البنوك في الأردن انعكاساً لحالة المنافسة الهشة في السوق المحلي وضعف الوعي المصرفي على حد سواء. حيث يلاحظ أن هناك نوعاً من الاحتكار البنكي والذي تمارسه ٦ بنوك كبيرة من أصل ٢٢ بنكا عاملة في الأردن. إن الوضع الراهن أعطى ومازال يعطي هذه

البنوك فرصة تحقيق الربح من خلال احتكار السوق خاصة مع غياب المنافسة الخارجية نظراً للقيود المفروضة على عمل البنوك الأجنبية في الأردن، مما أدى إلى عدم إعطاء أهمية لاحتياجات العملاء خاصة فيما يتعلق بتلبية الحاجات التمويلية للنشاطات الاقتصادية وتوفير قروض متوسطة وطويلة الأجل، توفير الخدمات المصرفية الإلكترونية الجديدة، والاهتمام بخدمة العميل وإرضائه.

فعلى الرغم من أن حوالي ٩٨٪ من الصناعات في الأردن هي صناعات صغيرة ومتوسطة الحجم إلا أن هذه الفئة تعاني من مشكلة أسعار الفائدة العالية والضمانات الضخمة المطلوبة من قبل البنوك عند احتياجها للتمويل. كذلك لا تستطيع البنوك الأردنية منح قروض كبيرة، فنجد أن أكبر قرض تمويلي تم منحه كان بحدود ٧٠ مليون دولار وبائتلاف عدد من البنوك وبمبادرة من بنكٍ أجنبي.

وتُرجع البنوك التجارية عدم إعطاء الأهمية للقروض الصغيرة بسبب المخاطرة العالية المتمثلة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وعدم تلبية الحاجات التمويلية الضخمة للمشاريع الكبيرة بسبب تدني نسبة الودائع طويلة الأجل. إلا أن السبب الحقيقي وراء هذه السياسة هو غياب الأدوات الاستثمارية الملائمة لدى معظم البنوك المحلية وحتى الكبيرة منها، حيث تعتمد على فرق أسعار الفائدة بين الودائع والقروض كمصدر رئيسي للربح. مما ترك الساحة لفروع البنوك الأجنبية العاملة في الأردن لتقديم مثل هذه الخدمات.

ثالثا: عدم القدرة على تحديد الموقع النسبي للصناعة بين المنافسين

هناك حقيقة على درجة من الأهمية يجب أن تعيها الشركات تتمثل بضرورة تحديد موقعها النسبي بين المنافسين. إذ أن عدم المعرفة بقدرات المنافسين الآخرين يُضعف بشكل كبير السياسات والاستراتيجيات التي ستُقدم عليها الشركات في المستقبل.

وتبين دراسة عنقود صناعة الإسمنت أن تكلفة الإنتاج في شركة مصانع الإسمنت الأردنية كانت تفوق المعدل بالنسبة للصناعة في دول العالم. وعند تحليل تكلفة إنتاج الطن الواحد من

الأسمنت بشكل تفصيلي، اتضح أن السبب الرئيسي وراء ارتفاع التكلفة يتمثل بتكلفة التعبئة، أي بإحدى الصناعات الداعمة والمرتبطة لصناعة الأسمنت، الأمر الذي يحتم التطوير والتركيز على هذا الجزء ودراسة الأسباب التي كانت وراء ارتفاع هذا الجزء من التكلفة.

رابعا: ضعف التكامل الأمامي

يحدث التكامل الأمامي عندما تقوم المؤسسة ببعض الأنشطة التي تلي العملية الإنتاجية الرئيسية التي تقوم بها، كالوصول إلى المستهلك النهائي. وكلما قامت المؤسسة بعدة مراحل إنتاجية متتالية كلما كانت القيمة المضافة لمنتج هذه المؤسسة مرتفعاً مقارنة بحجم مبيعات تلك المؤسسة.

ففي قطاع مستحضرات تجميل البحر الميت هناك ضعف في التكامل بين الصناعة الأساسية وبين الصناعات الداعمة والمرتبطة الأخرى مثل صناعة العبوات البلاستيكية والكرتونية وشركات التسويق والمواد الأخرى كالعطر المستخدم للطين مثلا. ونلاحظ هنا أن مستحضرات تجميل البحر الميت تساهم فقط في ١٪ من الإنتاج العالمي ذا القيمة المضافة العالية، في حين تساهم إسرائيل ب ٥٨٪، وبقية دول العالم ب ٤١٪، وهذا دليل على تركز الصناعة الأردنية في هذا القطاع على إنتاج وتصدير الأملاح والطين بشكل سائب، بالرغم من أن الأردن يمتلك المادة الخام الأفضل من منافسه الوحيد في امتلاك هذه المادة إسرائيل، وهذا يُعزى لارتفاع نسبة الماغنسيوم في الملح الأردني.

ينتهي دور المنتج الأردني بانتهاء المراحل الأولية من الإنتاج والمتضمنة بيع الملح والطين إلى مصانع مواد التجميل في العالم والمنتجعات السياحية وكذلك محلات التوزيع لهذه المواد في حين أن الربح المرتفع وبناء الاسم التجاري يكون من نصيب المستورد لهذه الأملاح والطين.

خامسا: الدفاعية

تأخذ الدفاعية شكلاً من أشكال الحوار أكثر ما يكون بين الحكومة والقطاع الخاص، وعادة ما تأتي على شكل حلقة من اللوم تؤدي إلى تفاقم الخلل وليس القضاء عليه. وينشأ الحوار

الدفاعي من خلال اختيار كل طرف من الأطراف المتحاورة جزءاً من المعلومة الكلية مختلفاً عن الجزء الآخر الذي يختاره الطرف المقابل. ومن ثم يقوم كل طرف ببناء تحليله واستنتاجاته على المعلومة الجزئية التي هي في نظره صحيحة.

وللخروج من هذه الحلقة لا بد أن تنتهج الأطراف المختلفة الداعمة والمرتبطة بالعملية الإنتاجية حواراً منتجاً يكون من شأنه أن يضع حداً للخلل الموجود وأن ينتقل بالعملية الإنتاجية إلى وضع تكون فيه أكثر قدرة على المنافسة.

سادسا: الأبوية

يشير مبدأ الأبوية إلى تبني الدولة سياسة الدعم والحماية للصناعة، الأمر الذي يؤدي إلى أن تبني الشركات استراتيجياتها معتمدة بشكل أساسي على الدعم الحكومي، مما قد يلحق الضرر بها على صعيد المنافسة بين الصناعات الإقليمية والعالمية عندما تتخلى الحكومات عن هذه السياسات كنتيجة لتطبيق الاتفاقيات الدولية. وهو ما ينطبق على صناعة الملابس في الأردن[١٠].

أخيراً نود أن نشير إلى أن الأنماط السلوكية غير التنافسية السابقة البيان كان الهدف من ذكرها - على الرغم من تقدم وضع الأردن التنافسي في تقارير التنافسية المتوالية- هو إعطاء صورة عن الانماط غير التنافسية التي من الممكن أن تعطل جهود التنافسية ومن ثم النمو والتنمية في كافة اقتصاديات الدول النامية....

خامسا: آلية دعم التنافسية لمعطيات التنمية عالميا

أن التنافسية تلعب دوراً أساسياً وفعالا في دعم التنمية بأشكالها المختلفة (نمو اقتصادي – تنمية اقتصادية – تنمية بشرية – تنمية مستدامة) وهي في ذلك تشترك مع الأهداف والاستراتيجيات التنموية في العمل على الحد من معدلات الفقر؛ وتحسين الانتاجية بحيث

[١٠] نسرين بركات؛ وعادل العلى بحث بعنوان التنافسية وتجربة الأردن " معهد البحوث الأردنية؛ ص ٨: ١٤

ترتفع مستويات المعيشة؛ وذلك من خلال التركيز على العوامل الاقتصادية الكلية والجزئية التي تؤدى للنمو المتزايد والمستدام وتحسن الانتاجية على المدى الطويل.

وهو الأمر الذي يمكن إدراكه من خلال استهداف التنافسية تحقيق مضامين ما يسمى بالتنافسية المسئولة الهادفة إلى دعم معطيات التنمية المستدامة؛ وذلك من خلال تشجيع السلوك الاقتصادي " المرشد بيئيا " بما يسمح بتحقيق المكاسب المنتظرة على كل من المدى القصير والطويل وفق الموارد الطبيعية المتاحة القابلة للتجدد وإقامة المشاريع التنموية الملائمة بيئيا والمتوافقة مع القيم الاجتماعية والمؤسسية.

ذلك أنه في ظل الظروف التي يمر بها العالم حاليا من نقص الموارد الطبيعية والمياه والطاقة يجعل من الضروري إعادة النظر في أسلوب استخدام الموارد بشكل أفضل يساعد على ترشيد الاستهلاك وهذا يتطلب التعامل بأداء مختلف سواء على مستوى الأفراد أو الشركات أو الحكومة لتحقيق أقصى استفادة للمجتمع وللأجيال القادمة. وهذا يتطلب ضرورة الاهتمام بمنظومة الموارد البشرية وتدريب الأفراد وهو التحدي الحقيقي للنهوض بأداء المجتمع والأداء الحكومي؛ ولعل المدخل الحقيقي لذلك هو إعادة التعامل مع الموارد الطبيعية بشكل أفضل ومع جميع المشكلات مثل التلوث بكل أشكالها والتي لو أحسن التعامل معها من الممكن أن توفر فرصا للعمالة وتدر دخلا كبيراً.

وفى إطار تحقيق هذا الهدف ظهر اتجاه عالمي جديد يدعو لنشر مفاهيم جديدة للاقتصاد الأخضر والتنافسية المسئولة بمعنى أن التنافسية لابد أن تشتمل على أسس أهمها كيفية استخدام كل الموارد البشرية والطبيعية بشكل مسئول ويدخل في ذلك أيضاً المسئولية الاجتماعية والتنمية.

حيث أثبتت الدراسات أن الشركات التي تطبق التنافسية المسئولة تحقق أرباحاً أكثر من تلك التي لا تطبق هذا الأسلوب كما أن الاقتصاد الأخضر تناول الحديث عنه كثيرا من العلماء ووصفوه بأنه الاقتصاد الذي يستهدف تعظيم الربح، ولكن ليس على حساب الأجيال القادمة.

جدير بالذكر أن الاهتمام بالتنافسية المسئولة وما تضطلع به من اهتمامات يعتبر الان من قبيل الاتجاه العالمي نحو تدعيم التنمية المستدامة؛ ولعل الاهتمام بالتنافسية المسئولة والاقتصاد الأخضر يبرز من خلال الاهتمام العالمي بالدعوة اليهما وهو ما انعكس كذلك على التقارير الوطنية الداعمة للتنافسية والتنمية الخضراء والتي تدعو إلى الانتقال إلى التنمية المستدامة التي تتسم بالاستخدام الفعال للطاقة؛ وانخفاض انبعاثات الكربون؛ والمسئولية البيئية التي توفر بيئة صحية وآمنة ومرضية لكافة المواطنين.

هذا ولا يعنى تناول تلك التقارير لهذا الاتجاه التحول نحو الاقتصاد الأخضر إلى مجموعة محدودة من الأنشطة مثل توسيع الرقعة الزراعية والحد من التلوث؛ بل يشير إلى تحويل الاقتصادات المحلية إلى اقتصاديات خضراء كأحد المفاهيم التي تكتسب تأييدا متزايدا على مستوى العالم؛ ويشمل هذا المفهوم أيضا استراتيجيات واستثمارات وسياسات تعمل على تحقيق النمو الاقتصادي المرتفع والمستدام؛ كما تسعى في نفس الوقت إلى تحسين بيئة ونوعية حياة البشر.

ولقد اشتملت التقارير المصرية عن التنافسية بداية من التقرير السابع للتنافسية لعام ٢٠١٠ على هذا المضمون وحتى الان؛ إذ اهتمت بالانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون يتميز بالطاقات المتجددة والممارسات البيئية المستدامة التي تضع الصناعات المصرية في مقدمة الصناعات الجديدة المحفزة للنمو. ذلك أن التحول نحو الاقتصاد الأخضر سيحسن آفاق الطاقة المتجددة في مصر على المدى الطويل؛ ويوفر مزايا لمواكبة قاطرة النمو في الصناعات العالمية الجديدة؛ وخلق فرص عمل جديدة - حيث يعتبر الاقتصاد الأخضر من المصادر المحتملة لإتاحة فرص عمل جديدة؛ فالتركيز على السياسات المناسبة يمكن أن يساعد في جذب استثمارات رئيسية جديدة إلى الصناعات الداعمة للنمو والمرتبطة بالتحور الأخضر - وتوفير بيئة معيشية أكثر صحة ورضاءً للمصريين. كما سيؤدى هذا التحول إلى تعزيز الأمن القومي المصري على المدى الطويل عن طريق تزويد مصر بمصادر آمنة ووفيرة من الطاقة المتجددة؛

وتقليل صدمة الأسعار المستقبلية التي تتعرض لها المشروعات والمستهلكون في مصر نتيجة لتقلبات أسعار الطاقة.

المراجع

أولا: المراجع العربية

١- تقرير التنافسية العالمي لعام ٢٠٠٤؛ وتقرير المعهد الدولي للتنمية لعام ٢٠٠٤

٢- دويس محمد الطيب رسالة ماجستير بعنوان " براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول- حالة الجزائر "؛ مقدمة لجامعة ورقلة بالجزائر سنة٢٠٠٥.

٣- مصطفى أحمد حامد رضوان كتاب بعنوان التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم جهود النمو والتنمية في العالم " مع التركيز في ذلك على مصر والسعودية والأردن وتونس"؛ الدار الجامعية بالإسكندرية ٢٠١١

٤- مصطفى احمد حامد رضوان بحث بعنوان التنافسية ودورها في دعم التنمية في الدول النامية مجلة الفكر القانوني والاقتصادي كلية الحقوق – جامعة بنها عدد ٢٠١٥

٥- مصطفى أحمد حامد رضوان كتاب بعنوان لفقر في ظل العولمة (دراسة تطبيقية على الدول المقدمة ودول العالم الثالث) الدار الجامعية بالإسكندرية ٢٠١١

٦- منار نبيل صبري؛ واقع القدرة التنافسية لقطاع الصناعات التحويلية في مصر والسعودية؛ المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية؛ جامعة قناة السويس؛ المجلد ١٢ العدد ١ يناير ٢٠٢١

٧- مؤتمر (التجارة الالكترونية وأمن المعلومات.. الفرص والتحديات) والذي عقده مركز العدالة للتحكيم والاستشارات القانونية في القاهرة في الفترة من ١٦:٢٠ نوفمبر؛٢٠٠٨

٨- نسرين بركات؛ وعادل العلى بحث بعنوان التنافسية وتجربة الأردن " معهد البحوث الأردنية ٢٠٠٨

ثانيا: المراجع الاجنبية

9- Fairbanks, Michael and Stace, Lindsay, Plowing the sea, 1997.

10- The global Competitiveness report 2009-2010, World Economic Forum

11- http://arabic.doingbusiness.org/reports/doing-business/doing-business-2010

12- https://www.findevgateway.org/sites/default/files/publications/files/smea.pdf